ملخص

شكل ظهور حركات التحرر الوطني في النصف الثاني من القرن العشرين أحد أبرز ملامح النظام الدولي الجديد المتشكل على أنقاض الحرب العالمية الثانية، التي خلفت ورائها – من بين ما خلفت – نظاما استعماريا سيطرت خلاله بعض دول الشمال على ثلث الكرة الأرضية في الجنوب. ومع بدأ التعاطي مع حق تقرير المصير كمفهوم سياسي بداية ومبدأ قانوني تاليا، أتت حركات التحرر الوطني لتأسس عليه مناط وجودها وهدفها الذي تسعى إليه. وقد أخذت أغلب حركات التحرر الوطني قرارها بالانخراط في المنظومة الدولية بحثا عن حلولا سلمية للصراع وتقرير المصير، وفي الوقت ذاته مقيدة نفسها بقواعد القانون الدولي. وكانت الدبلوماسية أحد أبرز أدوات سياستها الخارجية التي وظفتها لهذا الخصوص، دون أن تتنازل كليا عن خيار الكفاح المسلح الذي كان لصداه أن يقدمها للنظام الدولي كفاعل مؤثر، واستفادت بحضوره بالمزاوجة بين الخيارات الاستراتيجية والدبلوماسية.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية أحدى أبرز حركات التحرر الوطني التي تنبهت مبكرا لضرورة الانخراط في المنظومة الدولية، فأعلنت في العام 1974 بموجب البرنامج السياسي المرحلي، قبولها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتحرر من فلسطين، الأمر الذي يعتبر تحولا جوهريا في الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي، الذي كان يعلن عدم المساومة على حتمية تدمير إسرائيل وتحرير كامل جغرافيا فلسطين التاريخية. وفي العام ذاته وكنتيجة لهذا التحول كانت منظمة التحرير أولى حركات التحرر الوطني التي تحصل على العضوية المراقبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولحقتها أغلب حركات التحرر الوطني التي حازت على الاعتراف الإقليمي المؤهل لذلك.

كان موضوع انخراط حركات التحرر الوطني في النظام الدولي من خلال نشاطها الدبلوماسي حافزا لدى الباحث لدراسة أثر هذا النشاط في القانون الدولي والعلاقات الدولية ببعدي التأثر والتأثير. وقد أخذت الدراسة من التجربة الفلسطينية حالة دراسية أساسية، مقاربة أحيانا بينها وتجارب تحررية أخرى كالتجربتين الجزائرية والفيتنامية في سياق المقارنة، لاستخلاص بعض نقاط التشابه والخلاف في المقدمات والنتائج. وقد حدد النطاق الزمني للدراسة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، وحتى توقيع اتفاقيات السلام وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وذلك لكون هذه الفترة تعبر عن حالة الثورة والتحرر الوطني في ظل كيان معتوي

واضح المعالم (منظمة التحرير)، وإن كانت الحركة الوطنية الفلسطينية لم تنتهي بقيام السلطة التي هي بمثابة سلطة حكم ذاتي وخطوة على درب تقرير المصير.

ارتباطا بإشكالية البحث حاولت الدراسة الإجابة على سؤالين رئيسين: الأول، حول ماهية التأثير الذي أحدثه النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني في بنية القانون الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، وبما يخدم مصالحها بشكل خاص؟ كيف حصلت على تلك المكاسب؟ وكيف استفادت منها في خدمة مطالبها؟ والثاني حول كيفية أثر القانون الدولي والعلاقات الدولية على طبيعة نشاط وأهداف حركات التحرر الوطني عموما ومنظمة التحرير خصوصا، بما يخالف مبادئها التنظيمية، على نحو يسهم في انخراطها في البيئة الدولية؟

استخدمت الدراسة بشكل رئيسي المنهج الوصفي التحليلي، بتناول مجمل القرارات الدولية والوثائق الدبلوماسية الرسمية ذات العلاقة، وهو المنهج الذي تتطلب الاستعانة بالمنهج التاريخي بما لديه من مكنات في جمع البيانات وتوثيقها. وبغية الإطلاع على خصوصية أثر وتأثر منظمة التحرير الفلسطينية بالمقاربة مع تجارب حركات تحرر وطني أخرى، تمت الاستعانة بالمنهج المقارن. كما استخدم المنهج القانوني في الجزئيات ذات العلاقة.

في تقسيم الدراسة كان من الضروري أن يفرد فصلا خاصا بالإطار النظري يمهد فيه لجملة من المفاهيم والمبادئ التي تستعملها الدراسة وتحاول تكييفها بخصوص حركات التحرر الوطني، من قبيل الشخصية القانونية والدبلوماسية، إضافة إلى التعريف بحق تقرير المصير وحركات التحرر الوطني. كذلك عرض في هذا الفصل للتطور المطرد والمتوازي للقانون الدولي والعلاقات الدولية، لملاحظة حضور حركات التحرر الوطني في سياق هذا التطور.

وقد أفردت الدراسة فصلا تاليا بعنوان "الحركة الوطنية الفلسطينية: الحراك في الداخل، من وإلى الخارج"، تقفت فيه بالعرض والتحليل التحولات الهامة في موضوعي ثنائية الكيان المعنوي والكيان المنشود، والدبلوماسية والعلاقات الدولية، من خلال تقسيم حقبي-موضعي. ولوحظ خلال هذا الفصل، بخصوص "الكيان المعنوي" الاستقرار النسبي عقب قيام منظمة التحرير في العام 1964، كجهاز عسكري-سياسي، ورفضت وجود أي جهاز سياسي مختص مرادف لها كالحكومة المؤقتة أو حكومة المنفى. ذلك فيما شهدت التجربة الفلسطينية بخصوص

"الكيان المنشود" التبدل بين حوالي ستة تصورات أساسية للكيان المنشود (الدولة). وفيما يتعلق بالدبلوماسية والعلاقات الدولية، فقد شهدت المنظمة تطورا طرديا مع مرور الزمن، وصولا حتى الانتكاسة السياسية مطلع التسعينيات بسبب تظافر جملة من العوامل.

جاء الفصل الثالث بعنوان "حركات التحرر الوطني من الداخل، وفي النظام الدولي"، وفيه تمت دراسة موضوعين أساسيين: الأول، البنية التنظيمية والسياسة الخارجية لحركات التحرر، ولوحظ مدى الشبه بين الأجهزة الداخلية لها والخاصة بالدول، وتم التعرف على عملية صنع السياسة الخارجية. والثاني، طبيعة الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرر، واتضح تمتعها بنوع خاص من الشخصية القانونية التي تتصف بالوظيفية والانتقالية.

أما الفصل الأخير فعرض للممارسة الدولية لحركات التحرر الوطني في ثلاث موضوعات رئيسة: الأول، علاقة حركات التحرر الوطني بالأعمال القانونية الدولية، ولوحظ إسهام حركات التحرر في صنع القاعدة القانونية الدولية، بالإضافة إلى أشكال الأعمال القانونية التي خبرتها تلك الحركات. والثاني، التمثيل الدبلوماسي، ولوحظت أشكال التمثيل التي خبرتها تلك الحركات، والحصانات التي تحصلت عليها، بالإضافة إلى تشكيل وتنظيم البعثات الدبلوماسية. والثالث، العضوية في المنظمات الدولية (الدبلوماسية متعددة الأطراف)، وتم التركيز على موضوع العضوية المراقبة في الأمم المتحدة، من حيث التطور والحقوق والواجبات والامتيازات والحصانات. كل ذلك بالتركيز على تجربة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة، من بين نتائج أخرى، إلى أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني قد أثر في أنساق العلاقات الدولية التي باتت حركات التحرر من ضمن شخوصها المعتبرين، وفي المقابل أثر انفتاحها وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها الأساسية، دافعة بها إلى تبني أساليبا أقل راديكالية. وفيما يتعلق بالقانون الدولي فقد كان أكثر تأثيرا في مسارات حركات التحرر الوطني مما أثرت هي فيه، على الرغم من اكتسابها الشخصية القانونية الدولية، والإقرار بقانونية حق تقرير المصير، واشتراكها في سن قواعد القانون الدولي، وحصولها من خلال عضويتها في المنظمات الدولية على امتيازات كانت حكرا – أحيانا بموجب مواثيق تلك المنظمات – على الدول وحدها. وفي النتيجة كان لطبيعة العلاقات الدولية التي غلب عليها نظامي الثنائية القطبية

حتى مطلع التسعينيات، وأحادية القطبية بعد ذلك، أن يحدد أي من تلك الحركات أقرب إلى تحقيق مصيرها الوطني، فحصلت عليه أغلب حركات التحرر الوطني التي كانت تحسد منظمة التحرير الفلسطينية على حضورها الدولي الطاغي، فيما وضعت الأخيرة مطلع عقد التسعينيات قدمها على أولى خطوات درب تقرير المصير من خلال توقيع اتفاقيات السلام التي أقيم بموجبها سلطة الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية طالت حتى اليوم.

وبذلك تأتي هذه الدراسة لتستخلص نتائج التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية في مرحلة حساسة ومفصلية من عمر قضية الشعب الفلسطيني، الذي يلح خلال هذه الأيام على حشد الهمم والقوة التصويتية لاكتساب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي الذي ما زال يناهض قيام دولة فلسطينية، لجلبه مجددا إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفقا لمرجعيات تفاوضية واضحة وعادلة.